

قراءة في خلفيات ومفاهيم العولمة وتأثيراتها المتوقعة على الوضع العربي

الدكتور: ديدي ولد السالك
الجامعة الأسمرية

إن أي باحث يتناول موضوع العولمة ، تواجهه محاذير وإشكاليات عديدة :

أولى هذه المحاذير والإشكاليات : أن موضوع العولمة الذي فرض نفسه ، منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين ، جعل الجميع يهتمون به ويتناولونه ، من صحفيين وسياسيين ، حتى غطّى هذا التناول على تناوله من أصحاب الاختصاص ، في العلوم الاجتماعية ، مما زاد من صعوبة مهمة الباحث في تحديد مفهوم العولمة ، وتمييز جانبه المعرفي من توظيفاته السياسية والأيديولوجية .

وثاني هذه المحاذير : هو الخلط الحاصل بين استخدام مفهوم العولمة كمفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية ، خاصةً في بعدها الاقتصادي و (أمركة العالم) ، والسبب في ذلك يعود إلى اعتبار بعض المفكرين أن العولمة مساوية ، في مضمونها ومظهرها ، (للأمركة) ، وعذر أصحاب هذا الطرح هو الهيمنة الأمريكية على العالم بعد نهاية

الحرب الباردة ، وانهيار الكتلة الاشتراكية ، وظهور ما عرف (بالنظام العالمي الجديـد] مـع بداية عقد التسعينيات من القـرن العشـرين الـذي طرحتـه وروجـت لـه الإدارة الأمريكيـة ، والذي كان يعني الهيمنة الأمريكية على العالم وتحويـل النظـام الـدولي إلى نظـام أحـادي القطبية بقيادتها ، وقـد زادت هـذه الهيمنـة و اتضـحت معالمهـا إثـر أحـداث 11 سـبتمبر 2001 .

في حين كـان مـن المفـروض تنـاول مفهـوم العولـمة ، بوصـفه مفهومـاً معرفيـاً ، وموضوعاً من مواضيع العلاقات الدوليـة ، ومرحلـة مـن مراحـل تطـور هـذه العلاقـات ، فرضته التطورات التكنولوجية المتلاحقة ، التي عرفتها البشرية في العقود الأخيرة .

إن الاهتمام بالعولمة مستجد مـن مسـتجدات العلاقـات الدوليـة ، يمكـن للجميـع المشاركة والإسهام فيـه ، بقـدر مـا يملكـون مـن مقومـات القـوة الـتي هـي أسـاس هـذه العلاقات ، الأمر الذي يحتم التركيز على المفـاهيم الـتي تطرحهـا العولـمـة ، والخلفيـات التاريخية التي تنطلق منها ، والتحديات والآثار التي تخلفها ، وهي آثار ذات أبعـاد متعـددة ومتداخلة ، لاسيما الأبعاد ذات الطـابع الاجتمـاعي والاقتصـادي والثقـافي ، قبـل التركيـز على أي شيء آخر ، وهو ما سنحاول القيام به في هذه الورقة .

وثالث هذه المحاذير : خاص بالباحثين العـرب ، الـذين يتعرضـون لهـذا الموضـوع الشائك ؛ ذلك أن العولمة ستفرض على الواقع العربي مزيداً من الضغوط ، وقـد تجـر هـذا الواقع إلى التدهور ، أكثر مما هو عليه الآن ، حيث يمكن وصـفه بأنـه شـبيه بوضـع جـيش عديم التسليح ، محاصر في سهل منبسط ، أمام جيش آخر مسلح تسليحا جيدا ، لا يترك لـه سوى خيار واحد ، هو (خيار الاستسلام) ، وهو مـا لا نريـد حصـوله للعـرب في مواجهـة العولمة ؛ لأن هذا الوضع الذي سبقت الإشارة إليه ، قد يجعل الباحث منفعلاً ، مما قد يبعده كثيراً أو قليلاً عن الموضوعية والصرامة العلمية ، وهو ما لا نريد الوقوع فيه ، بـل سـنحاول التمسك بالبحث الأكاديمي والمنهجية العلمية ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ؛ لقناعتنا بأن ذلـك هو الطريق الوحيد لفهم العولمة ، والتعامل معها بشكل صحيح .

وبعد هذا المدخل التوضيحي ، أشير بدايةً إلى أن العالم شـهد ، علـى مـر العصـور ، حكم وسيطرة امبراطوريات متعددة ، بمختلف الاتسـاعات ومنـاطق النفـوذ ، ممـا يعـني أن الاتجاه إلى عولمة حياة البشر قديم ، وليس من وحي العولـمـة المعاصـرة ، ولا مـن تـنظير مفكريها ، فالقيم الأخلاقية التي انطلقت من تنظيرات وفلسفات عالميـة ، متجـاوزة حـدودها الجغرافية والسياسية ، كانت تريد أن يلتزم بها الإنسان مهما كان وأينما كان .

ومن خلال التاريخ لم تنتصر دولة أو حضارة ، إلا حاولت أن تضع العالم في قبضتها ، وتصوغه على نموذجها الثقافي والاجتماعي (1) ، إلا أنه في جميع الحالات كانت تحكم السيطرة حدود جغرافية محددة ومعروفة ، لكن الثورة العلمية الجديدة غيرت المعطيات السابقة ، وجعلت الإنسانية تمر بإحدى أكبر ثوراتها التقنية ، وهي الاتصال والإعلام ، وقد انعكست هذه الثورة بتأثيرات عميقة على جميع مناحي الحياة ، إذ أنها لا تكتفي بتسريع وتيرة المبادلات واختصار المسافات ، بل تسعى إلى إزالة الحدود الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية الموجودة بين الشعوب (2) .

هذه الثورة ، وسرعة توسعها وتحكم الدول الغربية فيها ، هو ما يثير قلق بلدان الجنوب بصفة عامة ، والعربية بصفة خاصة ، ويجعل الكلام في العولمة لا يتوقف منذ بداية التسعينيات ؛ لما أثاره موضوعها من إشكالات معقدة ومتداخلة ، مما جعل البعض يرفضها خوفاً على هويته وخصوصيته الثقافية والاجتماعية لما تحمله العولمة من تهديد لهذه الخصوصية ، بينما قبلها البعض الآخر باعتبار أن المشاكل التي يعج بها هذا العالم قد فقدت خصوصيتها المحلية ؛ بسبب تجاوزها لحدود الدول (3) ، ومن بين هذه الحدود ، حدود دول الجنوب التي تعتبر أكثر عرضة من غيرها للاختراق والتأثير ، وهو ما يجعل انفتاح الاقتصاد العربي ، والتجارة العربية المتزايد على الأسواق الدولية ، وبخاصة الأسواق الغربية ، يبدو وكأنه إعلان عن دخول الوطن العربي في منظومة العولمة الزاحفة على الكون بأسره .

هذا ما يجعلنا في تناولنا للموضوع ، نهتم بالآثار التي تفرضها العولمة على المجتمع في دول الجنوب عموما ، والأقطار العربية بصفة أخص ، مع أن ذلك لن يمنعنا من الاهتمام بالفرص التي يمكن أن تتيحها العولمة لهذه المجتمعات ؛ من أجل التطور ، وقبل هذا وذاك سنحاول التعرض للمرجعيات التاريخية للعولمة ، وكذلك لمفاهيمها المختلفة ؛ لعلها تساعدنا على فهم أبعاد هذه الظاهرة .

---

(1) عبد الهادي بوطالب ، لابد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحداً ومتعدداً ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية (سلسلة الدورات) الدورة الأولى لسنة 1997 ، (العولمة والهوية) الرباط 1997 ، ص120 .

(2) عبد اللطيف بنعبد الجليل ، العولمة : الاتصال والتنمية ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، المرجع السابق ، ص131 .

(3) سويم العزي ، العولمة أو تقويض سيادة الجنوب ، مجلة شؤون الأوسط ، عدد (42) ، بيروت 1995 ، ص 81 .

أولاً : الخلفية التاريخية للعولمة والمفاهيم التي تطرحها

أ. العولمة ظاهرةً قديمةً قدم التاريخ :

على الرغم من أن مصطلح العولمة لم يتم استخدامه قبل سنة 1983 من طرف (تيدور لفيت) (Theodore levitt) للتمييز بين الأسواق العالمية وتطور التكنولوجيا ، باعتبار الأسواق العالمية والتكنولوجيا هما أهم تطور عرفته العلاقات الدولية [1] ـ فإن هذا المصطلح لم يبدأ تداوله وانتشاره إلا مع بداية التسعينيات من القرن العشرين ، لكن هذا لا يعني أن مضمون العولمة جديد ؛ ذلك أن محاولات توحيد العالم سياسياً أو دينياً أو تجارياً ، ليست ظاهرة جديدة ، فقد عرفتها البشرية منذ فجر التاريخ [2] ، فالإسكندر الأكبر حاول توحيد العالم تحت قيادة اليونان ، وقياصرة روما حاولوا توحيد العالم تحت سلطة الرومان ، والمسلمون حاولوا توحيد العالم تحت راية الإسلام ، كما حاول الاستعمار توحيد العالم تحت سيطرة أوروبا [3] .

العولمة أمر لم يخل منه التاريخ الإنساني قط ، فكل لحظات التاريخ الإنساني ، كانت كونية ، أي أنها تشمل عولمة عصرها إيجاباً أو سلباً ، وفرض من بيدهم القوة خصوصياتهم على الآخرين ، والعولمة بهذا المنطق فعل تاريخي متواصل لا يتوقف ، والجديد فيها هو الأدوات والوسائل التي تستخدم لتحويل الاقتصاد العالمي إلى سوق كبيرة مفتوحة ؛ نتيجة ثورة الاتصالات ونمو الشركات دولية النشاط ، وبالنتيجة تحويل سلوك الأفراد والمجتمعات إلى نمط موحد وفقاً للقيم الغربية .

مع أن قسماً من الباحثين يعتبرون أن عولمة إقتصاد السوق ، ونظام التبادل الحر ليست وليدة الثورة المعلوماتية الحديثة كما يظن آخرون ، بل هي إفراز لتطورات متلاحقة ، يرجع تاريخها في الواقع إلى أواسط الأربعينيات من القرن العشرين تقريباً ، حين أقيمت أولى المؤسسات والبرامج الدولية ؛ من أجل إعادة إعمار أوروبا الغربية (مشروع مارشال) ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي [4] .

(1) voir: Theodore levitt. Mondialisation au dela des mythes . les dossiers de l etat du monde . ed la decouverte . paris، 1998 . p13 .

(2) جلال أمين ، العولمة والدولة ، مجلة المستقبل العربية ، عدد 228 ، بيروت 1998 ، ص 23 .

(3) Samir amin . les defis de la mondialisation، forum du tiers monde، L harmattan، paris، 1996، p45.

(4) يعتبر جلال أمين أن العولمة بدأت فعلاً بغزو نابليون لمصر ، وهو ما يتضح من خلال عنوان كتابه « العولمة والتنمية العربية ، من حملة نابليون إلى جولة الأورغواي 1789 ـ 1998 » مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1999 .

وانطلاقاً من منطق التاريخ ، فإن العولمة لفظ جديد للتعبير عن واقع قديم ، كان ملازماً لجميع الحضارات الكبرى ، والامبراطوريات العظمى التي استخدمت قوتها لبسط نفوذها ، ونشر مبادئها وتحقيق مصالحها . ثم إن هذه الظاهرة تطور طبيعي للبشر في السياق التاريخي ، لكن الخطير فيها هو نوعية الأدوات ، والأساليب التي تستخدمها الأطراف الفاعلة والمحركة لهذه الظاهرة ، في الهيمنة على العالم ، مما يجعل تحدياتها وتأثيراتها موجهة لجميع دول العالم بدون استثناء ، ولمجتمعات الجنوب التي من ضمنها المجتمع العربي .

ب. مفهوم العولمة من خلال التعريفات التي قدمت لها :

الاسم الذي أطلق على ظاهرة العولمة في اللغة الإنجليزية هو [Globalisation] ، أما الاسم الذي استخدم في اللغة الفرنسية فهو [Mondialisation] ، وقد استخدمت أربع كلمات في اللغة العربية للدلالة على هذه الظاهرة وهي : « العولمة . الكونية والكوكبة . والشمولية » وكانت الغلبة في النهاية لمصطلح « العولمة » (1) .

وعبارة العولمة ـ في الأصل ـ تشير إلى نمط شمولي ، يتضمن جميع المعلومات المتعلقة باتخاد كل قرار استراتيجي ، ولكن دلالة هذا المصطلح استقرت على أن العولمة هي ظاهرة ، تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك ، ويكون الانتماء كله عبر الحدود السياسية الدولية ، ويكون للتحولات التي تحصل على مستوى العالم تأثير على حياة الإنسان ، على كوكب الأرض أينما كان .

وصار تعريف العولمة ـ تعريفاً محدداً ـ إشكالية الإشكاليات ، بحيث إن كل باحث يعرفها من زاوية اختصاصه ، وموقفه من هذه الظاهرة في حد ذاتها ، وإن كان التركيز الظاهر على البعد الاقتصادي ، مع أن لهذه الظاهرة آثاراً على كل المستويات ، ولا سيما المستوى الاجتماعي ، وذلك ما يشير إليه المفكر السيد ياسين في تعريفه للعولمة حيث يقول : « إن العولمة ليست محض مفهوم مجرد ، فهي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في مجالات السياسة والاقتصاد

(1) للمزيد من التفاصيل انظر : أحمد صدقي الدجاني ، تأملات في العولمة والهوية : نحو تعاون حضاري في عصر العولمة في (العولمة والهوية) ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، سلسلة الدورات الأولى لسنة 1997 ، الرباط 1997 ، ص 190 .

والثقافة والاتصال ؛ وذلك أن العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التي تغطي أغلب الكوكب ، أو التي تشيع على مستوى العالم ، ومن هنا ، فالعولمة لها بعد مكاني ، لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواقها على أنحاء المعمورة كافةً . والعولمة من ناحية أخرى ، تتضمن تعميقاً في مستويات التفاعل ، والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات التي تشكل المجتمع العالمي » (1) .

أما الاقتصادي إسماعيل صبري عبد الله ، فيعرفها بالآتي : « المقصود بالكوكبية هو التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو بانتماء إلى وطن محدد ، أو لدولة معينة ، دون حاجة إلى إجراءات حكومية » (2) .

في حين يعرفها الاقتصادي المغربي حبيب المالكي بقوله : « العولمة مرحلة متقدمة من تطور النظام الرأسمالي ، هذا التطور الذي ارتكز على توسيع الحدود الجغرافية لاقتصاد السوق » (3) .

ويعرفها برهان غليون بأنها « ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة ، والسرعة في عملية انتشار المعلومات ، والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة ، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة ، ثم لهوامشها أيضاً » (4) .

ونختتم هذه التعريفات بالتعريف الذي يقدمه محمد عابد الجابري لهذا المصطلح : « العولمة في معناها اللغوي تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ، وهي تعني الآن في المجال السياسي ، منظوراً إليه من زاوية الجغرافيا ـ الجيوبوليتك ـ العمل على نمط حضاري يخص بلداً بعينه ، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات ، على بلدان العالم أجمع ، ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور التلقائي للنظام الرأسمالي ، بل إنها أيضاً ، بالدرجة الأولى ، دعوة إلى تبني نموذج معين . وبعبارة

(1) في مفهوم العولمة ، مجلة المستقبل العبري ، العدد 228 ، بيروت 1998 ص10 .

(2) الكوكبة : الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الإمبريالية ، المستقبل العربي ، العدد 222 ، بيروت 1997 ص4 .

(3) الرؤية التاريخية للعولمة ، في (العولمة والهوية) ، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية ، مرجع سابق ص239 .

(4) العرب وتحديات العولمة الثقافية ، مقدمات في عصر التبشير الروحي ، المجمع الثقافي ، أبو ظبي 1997 ص27 .

أخرى : العولمة إلى جانب أنها تعكس مظهراً أساسياً من مظاهر التطور الحضاري الذي يعيشه عصرنا ، هي أيضاً أيديولوجيا تعبر ، بصورة مباشرة ، عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته» (1) .

ومن خلال التعريفات السابقة يبدو أن العولمة هي الظاهرة التاريخية لنهاية القرن العشرين ، أو لبداية القرن الواحد والعشرين ، مثلما كانت القومية ، في الاقتصاد والسياسة ، وفي الثقافة والاجتماع ، هي الظاهرة لنهاية القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين .

وهذا ما يعبر عنه البروفسور زكي العائدي بقوله : «أصبحت العولمة من المواضيع المركزية للتحليل السياسي ، وإطاراً للتناول بوصفها ظاهرةً شاملة الأبعاد الاجتماعية ، وذلك في مجتمعات الشمال ، كما في مجتمعات الجنوب ، ولهذه الأسباب أصبحت العولمة هي المعطى الاجتماعي الأكثر حضوراً في نهاية القرن» (2) .

والعولمة شأنها شأن «الهوية والحداثة والديمقراطية وحقوق الإنسان والخوصصة ، والنظام العالمي الجديد» ، وبعض المصطلحات الأخرى الشائعة منذ عقود أو سنوات وما يزال ، يكتنفها الغموض والتداخل ، وهو ما جعلها محل خلاف وجدل في مختلف الأوساط ، ومع ذلك سنحاول أن نحدد لهذه الظاهرة ، بعض الخصائص التي نجملها فيما يلي :

1 ـ أن الجغرافيا لم يعد لها القيمة التاريخية نفسها «نهاية الجغرافيا»

2 ـ كثافة التواصل العالمي والترابط «القرية الكونية»

3 ـ تراجع مفهوم الدولة القومية وانحسار سيادتها «نهاية السيادة»

4 ـ إدارة العالم من طرف مؤسسات كبرى وشركات عالمية «سيطرة نفوذ المال على العالم» .

(1) العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات ، المستقبل العربي ، العدد 228 بيروت 1998 ص17 .

(2) Zaki laidi، q est ce que la Globalisation ? annuaire de la mediterranee، G E R M، PUBLU SUD، RABAT 1997، P 59 .

ثانياً : التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للعولمة

تطـرح متطلبـات العولمـة والضـغوط الـتي تصـاحبها مشـاكل عويصـة ، وآثـاراً مباشرة ، وغير مباشرة على مستقبل مجتمعات الجنوب بصفة عامـة ، والمجتمـع العربـي بصفة خاصة ، وذلك ما تظهره المؤشرات الاقتصادية والاجتماعيـة والثقافيـة ، باعتبـار أن العولمة شمولية الأبعاد ، وستمس كل هذه الجوانب ، مع أن العولمة في أصـلها اقتصـادية قائمة على إزالة الحواجز ، والحـدود أمـام حركـة التجـارة ، لإتاحـة حريـة تنقـل السـلع والخدمات [1] .

لكن هذين العنصرين مقصودان لـذاتهما في العولمـة ، إلا أنهـا لا تقتصـر عليهمـا وحدهما ، إنمـا تتجاوزهمـا إلى الحيـاة الثقافيـة والحيـاة الاجتماعيـة ، بمـا تتضـمنه مـن أنماط سلوكية ، ومذاهب فكرية ، ومواقف نفسية ، وهو ما يجعل آثار وتـأثيرات العولمـة شاملة ، وإن كنا سنقتصر على ثلاثة منها :

أ. آثار العولمة ذات البعد الاقتصادي

سوف تُخضـع العولمـة الاقتصـاديات المتخلفـة لعمليـة تفكيـك واخـتراق ، ممـا يجعل أكثر اقتصاديات بلدان الجنـوب عرضـة للتهمـيش في القـرن الواحـد والعشـرين ؛ بسبب ما تعانيه أصلاً من مؤشرات ضعف ، ومن أبرز هذه المخاطر والآثار :

1 ـ تحكم مؤسسات (إدارة العولمة) في اقتصـاديات بلـدان الجنـوب علـى صـعيد التـنظير والممارسـة ، وهـذه المؤسسـات هـي البنـك العـالمي وصـندوق النقـد الـدولي والمنظمة العالمية للتجارة ، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ـ التي يقال عنهـا أنهـا نـادٍ للأغنياء ـ وكذلك مجموعة الثماني ، وكلها تفكـر بـالمنطق الأمريكـي ، وتسـتمد التـنظير من نمط الاقتصاد الأمريكي ، وهو ما يتعارض مـع مصـالح ووضـعيات المجتمعـات في الجنوب ؛ لأنه سينعكس على أوضاعها ، ويتحكم في سلوكها ، ويوجـه مسـار تطورهـا ، وفقاً لرؤية القائمين على هذه المؤسسات الدولية [2] .

2 ـ تنـازل بلـدان الجنـوب عـن الكـثير مـن مظـاهر سـيادتها ، لصـالح الشـركات المتعددة الجنسـيات تحـت غطـاء تشـجيع الاسـتثمار الخـارجي ، وهـو مـا يجعـل هـذه

(1) voir : Renee jean dupuy، Le dedoublement du monde، R G D I، no 4، Paris 1996، P 313 ـ 333 .

(2) عبد الهادي بوطالب ، لابد من تكامل العولمة والهوية ليكون العالم واحداً ومتعدداً ، مرجع سابق ، ص 12 .

الشركات تتحكم في القرار الاقتصادي في هذه البلدان ، ومن المعروف أنها لا تهتم إلا بالربح ، وإهمال الجوانب الأخرى ذات البعد الاجتماعي والمستقبلي ، كما أنه من غير المنظور تحقيق التنمية في ظل غياب السيادة الوطنية ، وتوجيه حكومي يراعي كل الأبعاد ، والتوازنات لتحقيق المصالح الوطنية والقومية [1] ، ولا سيما في العالم العربي والإسلامي ؛ لما يتمتع به من خصوصية حضارية ، وعدم تحكم في مسار التطور الاقتصادي ، مما سينعكس بشكل مباشر على التطور الاجتماعي ، ويجعله غير موجَّه ؛ الأمر الذي يؤدي إلى تفكك هذه المجتمعات ، ثم إلى الفوضى الاجتماعية .

3 ـ إن بناء الاقتصاد على المردودية والربحية والتنافسية وتحكيم السوق ـ السوق وحدها ـ في توظيف الموارد الإنتاجية ، وكذلك في توزيع ثمار النمو ، هو توجّه يؤكد التاريخ القديم والحديث على هشاشته ، وعدم قدرته على التصدي للأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهدده [2] ، وأخطر ما في هذا التوجه وآثاره الاجتماعية ، إمكانية خلق شريحة ضيقة من الأغنياء ، وترك القاعدة العريضة من المجتمع ، تعيش على الهامش ، وتعاني الفقر والحرمان ؛ ذلك أن تطويق الإنتاج الاقتصادي الوطني بمنافسة غير متكافئة ، يؤدي إلى القضاء على النسيج الصناعي الوطني الضعيف أصلاً [3] ، وهو ما يجعل أسواق هذه الأقطار تتحول إلى مجرد أسواق محلية ، تأتمر بما تفرضه عليها الأسواق الدولية المعولمة ، كما يجعل من مواطنيها مجرد مستهلكين لبضاعة الغرب .

4 ـ والخطير ، في الأمر ، الموقف عموماً من دول الجنوب الذي أصبح سلوكاً عند البعض ، وبخاصة في دوائر صنع القرار في الدول الغربية ، باعتبار أن المجتمعات العاجزة عن إنتاج غذائها ، أو شرائه بعائد صادراتها الصناعية مثلاً ، لا تستحق البقاء ، وهي حالياً عبء على البشرية ، يمكن أن تعرقل تقدمها الذي يحكمه قانون (البقاء للأصلح) [4] ، وإذا كان هذا تأثير العولمة على الجانب الاقتصادي ، فإن تأثيرها على الجانب الاجتماعي قد لا يقل عنه شأناً .

(1) G erard lafay ، comprendre la mondialisation، Ed، Economica، Paris 1997، P 38 .

(2) الشاذلي العياري ، تأملات في جدلية الديمقراطية والتنمية في أزمنة العولمة ، مجلة المنتدى ، عدد 156 ، عمان 1998 ، ص8 .

(3) زكي حنوش ، الصناعة العربية في مواجهة العولمة ، مجلة شؤون عربية ، عدد 99 ، القاهرة 1999 ، ص128 .

(4) أحمد مصطفى عمر ، إعلام العولمة وتأثيره في المستهلك ، المستقبل العربي ، عدد 256 ، بيروت 2000 ، ص 78 .

ب. آثار العولمة ذات البعد الاجتماعي

المفارقة بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي ، أو بالأحرى الإنساني في التنمية ، وآثارهما المجتمعية المختلفة ـ مفارقة لم تفتأ ظاهرة العولمة تزيد من حدتها وتفاقمها ، ولعل من أسباب ذلك خروج الأمر ، والتوجيه ، والتصرف من يد الدول ، كما كان بالأمس القريب ، حيث أصبحت الشركات المتعددة الجنسية تملي مناهجها الرأسمالية ، وسياستها الاقتصادية على العالم كله من حولها [1] .

ثم إن تقليص نفوذ الدولة الوطنية لصالح نظام عالمي ، يخرق مشمولات هذه الكيانات الوطنية في أكثر خصوصياتها التقليدية ، وهو ما نتجت عنه الأزمات الاجتماعية في أغلبية الأقطار العربية ؛ لأن تحكم الشركات العالمية المتعددة الجنسية التي لا يهمها إلا الربح ، ليس خطراً على سيادة الدول وسيطرتها على حدودها فحسب ، وإنما الخطر يكمن في تخلي الأقطار العربية عن مسؤولياتها تجاه مواطنيها ، وتركهم لنهب هذه الشركات ، وما ينتج عن ذلك ، من البطالة والفقر والتفكك الاجتماعي .

هذا الوضع الاجتماعي المنهار هو ما تعبر عنه أرقام البطالة في الوطن العربي ، حيث وصلت 12 مليون من قوة العمل معطلة عن العمل ، وهذه الوضعية الصعبة مرجحة للزيادة والتصاعد مع اختلافها من بلد عربي إلى آخر ، ومثال ذلك : أن البطالة في الجزائر وصلت إلى حدود 4 مليون شاب عاطل عن العمل حسب الإحصائيات الرسمية [2] .

وتشير كل الدلائل إلى تفاقم هذا الوضع الاجتماعي الصعب في المستقبل ، ولا سيما أن أغلبية العمالة العربية منخفضة التكوين والمهارة بشكل عام ، علماً أن هذه الفئة هي التي تشكل القاعدة العريضة لقوة العمل العربي ، وهي التي تمّ استيعابها في فترات الحماية السابقة ، وفي ظل العولمة ستكون هذه الفئة مهددة ؛ نتيجة شدة المنافسة ، وتعزز هذا إحدى الدراسات الحديثة التي تقول : « إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لن تنجذب إلى الدول ذات العمالة الرخيصة ، كما حدث من قبل ، وإنما سوف يزيد تدفقها على الدول ذات العمالة العالية الإنتاجية ، المرتفعة الأجور في الوقت نفسه» [3] .

---

(1) محمد الحبيب بلخوجه ، إيجابيات العولمة وسلبياتها ، في (العولمة والهوية) ، مرجع سابق ، ص100 .

(2) rachid sfar : voir، mondialisation regulation et solidarite، l harmattan، Paris 1999، P 19.

(3) ليلى الخواجة ، انعكاسات العولمة على التنمية الاجتماعية العربية ، ورقة قدمت لندوة (العالم العربي والعولمة : تحديات وفرص) نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الإقليمي للدولة العربية ، تونس ، من 30 ، نوفمبر حتى 2 سبتمبر 1999 ، ص 2 .

إن الخطير في الوضع هو أن التنافس المرتبط بالعولمة ، والسباق على الأسواق ، يجعل الحكومات في بلدان الجنوب بصفة عامة ، والعربية بصفة خاصة ، تنحاز لصالح رأس المال على حساب العمل ، وهي مضطرة لذلك تحت وهم تحقيق التطور الاقتصادي والتكنولوجي ، ولكن مادامت دول الشمال هي المالك الحقيقي للتكنولوجيا ، فإن دول الجنوب ستبقى في مركز المنفِّذ والتابع ، إذ لا يمكن تصور أن يتنازل المالك ، أو يقبل بصعود التابع إلى مستواه ، مهما كانت دوافعه الإنسانية ، فالعولمة ـ كما تُصور الآن ـ لن تحقق المساواة الحقيقية بين الشعوب ، ولو تحقق الاندماج فعلاً .

لا بد إذن من دفع ثمن ما ، وخاصة الثمن الاجتماعي ، وهذا ما يشير إليه الوزير الأمريكي الأسبق (روبير رايشى) الذي يأخذ على «العولمة مضيها في إنشاء نظام من الطبقة السفلى داخل الديمقراطية الصناعية ، يتسم بالفقر وانعدام الأمل» [1] .

ج. مخاطر وآثار العولمة ذات البعد الثقافي

إذا كانت انعكاسات العولمة في المجال الاجتماعي شبه مؤكدة ، فإنها ستكون لها انعكاسات على الجانب الثقافي ، قد لا تقل عن تأثيرها الاقتصادي والاجتماعي ؛ لأن عولمة الاقتصاد والمال والاتصال ، تؤدي إلى هجمة ، وهيمنة على الخصوصيات الذاتية للشعوب بفعل نفي الآخر ـ الوطني والقومي ـ والسعي إلى سلب الوعي ، وتمزيق الهوية الوطنية والقومية ؛ ذلك أن العولمة تمس الثقافة بمعناها الواسع .

وهنا يجب أن نميز في المجال الثقافي بين «العولمة والعالمية ، فالعالمية تفتّح على العالم ، و على الثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي ، أما العولمة ، فهي نفي الآخر ، وإحلال الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي» [2] ، مما يعني أن العولمة تريد إلغاء الصراع الأيديولوجي في شكله التنافسي ، وإحلال الاختراق الثقافي محله ، الذي هو صراع حول تأويل الحاضر ، وتفسير الماضي ، وتشريع المستقبل .

ويلاحظ المتابع لمسار العولمة أنه عالم ، تغيب فيه الحدود الاجتماعية للثقافات ، أي أنه عالم من دون دولة ومن دون أمة ومن دون وطن ، إنه عالم المؤسسات

(1) محمد الحبيب بالخوجة ، إجابيات العولمة وسلبياتها ، مرجع سابق ، ص101 .

(2) محمد عابد الجابري ، العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات ، مرجع سابق ص17 .

والشركات العالمية ، عالم الفاعلين وهم المسيَّرون ، والمفعول فيهم وهم المستهلكون للسلع والصور والمعلومات ، أما وطنهم وواقعهم الاجتماعي ، فهو الفضاء المعلوماتي الذي تصنعه شبكات الاتصال ، والفضائيات التي تتولى القيام بعملية تسطيح الوعي الاجتماعي ، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم ، ثقافة جديدة تماماً لم يشهد التاريخ من قبل لها مثيلاً ، ثقافة إشهارية إعلامية سمعية بصرية ، تصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) ، وتشيد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ ، إنها ثقافة الاختراق التي تقدمها العولمة بديلاً عن الخصوصية الثقافية والتنوع الثقافي ، وهذا ما يؤكده بعضهم بقوله : « إن العولمة وجدت لتكون بديلاً لكل الانتماءات الأخرى » (1) ، وقد تجاوز هذا الرأي البعض حيث اعتبر « العولمة فعل اغتصاب ثقافي ، وعدوان رمزي على سائر الثقافات الإنسانية » (2) .

ومن مخاطر العولمة كذلك ، أنها تخضع الحقوق الاجتماعية والخصوصيات الثقافية لسائر المجتمعات للمنطق التنافسي ، وتوكل للأسواق المالية القيادة التامة للنشاطات ذات الطبيعة الخصوصية للمجتمعات ،

وبصفة عامة يمكن إجمال آثار العولمة المباشرة ، أو المتوقعة على المجتمع في الآتي :

1 ـ انقسام المجتمع في بلدان الجنوب إلى مجتمعين : أحدهما يضم قلة من السكان الأغنياء والمترفين ، وتعيش حول هذه القلة المترفة ، أكثرية ساحقة من الفقراء والمعدمين ، بفعل سياسات مؤسسات العولمة التفقيرية لسكان الجنوب .

2 ـ تعرض المجتمع للتصدع والتفكك ؛ نتيجة للسياسات الاقتصادية الليبرالية المتوحشة غير الموجهة ، وظهور قيم استهلاكية جديدة غريبة عن هذه المجتمعات ، مما يؤدي إلى القضاء على الروابط الاجتماعية التقليدية .

3 ـ ظهور أجيال جديدة ، ضعيفة الانتماء ، عديمة الهوية بفعل ثقافة العولمة التي تدخل كل البيوت من خلال الفضائيات ، وكذلك العادات الجديدة في الملبس والمأكل .

(1) حاتم بن عثمان ، العولمة والثقافة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت 1999 ، ص20 .

(2) عبد لإله بالقزيز ، العولمة والهوية الثقافية ، ورقة قدمت لندوة (العرب والعولمة) التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1997 ، ص309 .

4 ـ ظهور أجيال جديدة هجينة اللغة ، أو عديمة اللغة ، ولا نقول : مزدوجة اللغة ؛ نتيجة ضعف معرفتها بلغتها الأم أي اللغة الأصلية ؛ وذلك لسعيها لاكتساب لغات جديدة ، خاصة اللغة الإنجليزية التي تسيطر على العالم في الوقت الراهن ، بوصفها لغةً للعولمة ، أي أنها هي اللغة التي تسيطر على مجالات الحياة الأساسية ، ويعزز من ذلك أنها هي اللغة التي تسيطر على أكثر من 85٪ من المعلومات الموجودة على شبكة المعلومات العالمية [الإنترنيت] [1] .

5 ـ انتشار الأمراض الاجتماعية ، بوصفها ظاهرة مصاحبة لظاهرة العولمة ، كاستخدام المخدرات على نطاق واسع ، و انتشار ظاهرة البغاء العابر للحدود والقارات ، أي ما يعرف اليوم بتجارة الرقيق الأبيض ، وكذلك تزايد ظواهر العنف عند الشباب ؛ لما تبثه القنوات الفضائية من أفلام العنف والرعب ، ولما لذلك من تأثير على الناشئة .

6 ـ كما قد تكون العولمة سبباً جديداً في ظهور صراعات دولية جديدة ، في شكل صراع ثقافات ، أو حضارات ؛ ذلك أن العولمة ، في شكلها الحالي ، تبدو كأنها (أمركة) [2] ، أي أنها حاملة للثقافة والقيم الأمريكية بكل إيجابيتها وسلبياتها ، في حين أن العولمة ، في واقعها الاقتصادي والثقافي ، مرحلة من مراحل التطور البشري ، والمفروض أن يكون مسموحاً لكل الأمم والشعوب بالمشاركة فيها .

7 ـ استمرار اتساع الهوة بين الشمال الغني ، والجنوب الفقير .

ومهما كبرت مخاطر وتحديات العولمة ، تبقى هناك فرص يمكن استغلالها لمن هو مؤهل لذلك .

ثالثاً : الفرص التي يمكن أن تتيحها العولمة

مع ما سبق من تحديات ومخاطر وآثار مصاحبة للعولمة ، قد يمكن القول بوجود فرص ، ومن هنا وجب القول : إن الفرص ليست إلا تحديات مقلوبة ، أي أن

(1) ثناء فؤاد عبد الله ، قضايا العولمة بين القبول والرفض ، مجلة المستقبل العربي ، عدد 256 ، بيروت 2000 ، ص90 ـ 108 .

(2) وذلك ما يعبر عنه بعض المفكرين الأمريكين الذين انتشوا بانتصار الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على الكتلة الشيوعية ، وكذلك بانتصار الثقافة الليبرالية على الثقافة الاشتراكية والتي سقطت بانهيار الاتحاد السوفيتي ، ومن ممثلي هذا التيار صمو ئيل هنتنغتون في كتابه : « صدام الحضارات » ، وزميله فرانسيس فوكو يما في كتابه : « نهاية التاريخ والإنسان الأخير » .

كـل التحـديات والآثـار الـتي تضـعها العولمـة في مواجهـة مجتمعـات الجنـوب عامـة ، والعربية خاصة ، تفتح في الوقـت نفسـه ، فرصـاً عديـدة ، وباسـتغلال هـذه الفـرص مـن طرف العرب ، يمكنهم رفع التحدي أو التخفيض من آثارها عليهم .

وبمقارنة المجتمع العربي مع المجتمع الياباني والشعوب الآسيوية الشـرقية ، ومـع المجتمع التركـي والصـيني اليـوم ، فـإن العـرب يبـدون كـأنهم أمـة أسـاءت مدخلـها إلى العصر [1] ، والسبب في ذلك يعود إلى عدم استغلالهم للفرصة الـتي أتيحـت لهـم خـلال نصف القرن المنصرم .

ولكي لا تتكرر التجربة نفسها مع العولمة ، فعليهم استغلال الفرص الـتي توفرهـا هذه الظاهرة ، باعتبار أن العولمة أمر واقع ، وما عليهم إلا الانسـجام معـه واسـتيعابه ، أو الإصرار على العيش في الماضي ، ثم خسارة كل شـيء ؛ ذلـك أن الخيـارات باتـت اليـوم أضيق منها في الزمن الماضي ، وأنه لابد من مواجهة الأمر الواقع بشكل مقبول .

وسنحاول فيما يلي إبراز أهم هذه الفرص :

1 ـ إن الإنسان في عصر الإنترنيت يستطيع الإطـلاع بنفسـه علـى منتجـات العقـل الإنساني ، وتجليـات الـروح البشـرية ، ممـا سـيمكنه مـن إنتـاج هويتـه الخاصـة ، بـدون الخضوع للتأثير الطـاغي للثقافـات المعاديـة للآخـر ؛ لأن الفـرد سـتزداد قدرتـه علـى أن يختار رؤيةً للعالم في ضوء استبصار دقيـق بأفكـار الآخـر ، بعيـداً عـن الأنمـاط الجامـدة والصور المتحيزة .

2 ـ من المعروف الآن أن الطرق السريعة للإعـلام والمعلومـات تتجـه أساسـاً إلى الأجيال المقبلة ، فالأطفال والشبان الذين سيكبرون مـع الحركـة السـريعة للمعلومـات ، سيتمكنون من توسيع حدود التكنولوجيا ، والانصـهار التلقـائي في المجتمـع الإعلامـي ، كما أن الارتباط بالشبكات السريعة للمعلومات سيوفر حظوظـاً مماثلـة لكـل الدارسـين ، مهما كان بعدهم الجغـرافي عـن قاعـة المطالعـة والتعلـيم [2] ، وبتوظيـف هـذه الوسـائل

(1) للمزيد من الاطلاع على أوجه المقارنة بين النهضـة العربيـة والنهضـة اليابانيـة ، يمكـن مراجعـة ، مسعود ضـاهر ، النهضة العربية والنهضة اليابانية : تشابه المقدمات واختلاف النتـائج ، سلسـلة عـالم المعرفـة ، عـدد 252 ، الكويـت 1999 .

(2) مصطفى المصمودي : تحديات العولمة الإعلامية في المنطقة العربية ، ورقة مقدمة لنـدوة المنتـدى الإقليمـي (العـالم العربي والعولمة تحديات وفرص) ، نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تونس 1999 ، ص 4 .

أحسن توظيف ، يمكن للعرب الاندماج في العصر وامتلاك التكنولوجيا والعلم .

3 ـ العولمة يمكن أن يكون لها جانب إيجابي ، بالنسبة لمن يسعى إلى البحث في أعماقها ؛ لأنها تفتح الآفاق لبناء التكتلات الكبرى ، سواء على مستوى قومي أو قاري ، وهي قادرة على البقاء والإسهام في تحديد مستقبل البشرية .

4 ـ يساعد انفتاح التجارة والاستثمار ، المؤسسات على شق طريقها إلى الأسواق العالمية ، وزيادة فرص البيع ، والعمل على مستويات أكبر وأكثر فاعلية ، ونشر التكاليف الثابتة للأبحاث والتطوير ، أو الإعلان على قاعدة أوسع من المستهلكين [1] ، وتؤدي كل هذه الفوائد إلى المزيد من الأرباح ، ثم إلى المزيد من الوظائف والاستثمارات . فانفتاح السوق يؤمن دخولاً مهمة لكل المستهلكين من مؤسسات وأفراد ، والمؤسسات تستفيد من وصول أفضل إلى مصادر المواد الأولية و العناصر والخدمات ، ويستفيد الأفراد ؛ لأن انخفاض الأسعار و زيادة تنوع المنتجات ، يزيد من رواتبهم ، ثم من قدرتهم الشرائية [2] .

5 ـ هناك مشاكل إنسانية مشتركة ، لا يمكن حلها في الإطار الوطني الضيق ، مثل : مشاكل البيئة ، وانتشار الأسلحة النووية ، ومشاكل الهجرة والبطالة والفقر والجهل والمرض ، حيث يوجد الآن على الكرة الأرضية أكثر من 800 مليون معدم ، أي تحت عتبة الفقر ، كما تحددها المنظمات العالمية [3] ،

ولأن هذه المشاكل أصبحت تهدد الجميع ؛ نتيجة عولمتها ، مما يفرض على الجميع الاهتمام بها ، والبحث لها عن الحلول في الإطار العالمي ، وتجب الإشارة إلى أن الوضع العربي يعتبر الأسوء في الإطار العالمي ، حيث يضم الوطن العربي أكثر من (70مليون) فرد ، يعيشون تحت عتبة الفقر ، وأكثر من (64 مليون) أمي [4] .

(1) رائد صفدي ، حسنات تحرير التجارة والاستثمار ، ورقة قدمت لندوة المنتدى الإقليمي (العالم العربي والعولمة : تحديات وفرص) ، مرجع سابق ، ص18 .

(2) المرجع نفسه ، ص18 .

(3) عبد الرحمن أحمد عثمان ، أثر العولمة على العالم الإسلامي في العقود الأخيرة من القرن العشرين ، مجلة دراسات إفريقية ، عدد 23 ، مركز الدراسات والبحوث الأفريقية ، الخرطوم ، 2000 ، ص6 .

(4) للمزيد من المعلومات عن الوضع العربي ، يمكن مراجعة تقرير التنمية البشرية في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول العالم العربي الصادر عام 2002 .

نختتم هذا المحور بما قاله ماراتيا سن (MARTUA SEN) الاقتصادي الهنـدي ، الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1998 : « العولمة ليست فقط حقيقة لا يمكـن تحاشيها ، بل يمكن أن تكون قوة دافعة للازدهار العالمي ، وذلـك بشـرط التعامـل معهـا وطنياً ، بطريقة سياسية سليمة . . . . فالعولمة ليسـت مسـؤولة عـن الأزمـات الماليـة ، بل إن سوء التسيير المالي هو المسؤول عن الوضع الحالي » [1] .

ومادامـت العولمـة ظـاهرة مـن ظـواهر هـذا العصـر ، والوقـوف في وجههـا ، أو محاولة تجنبها ، أو العزلة عنها ، تعتبر خروجاً علـى العصـر وتخلفـاً عـن تطـوره ، فـإن المطلـوب هـو دراسـتها ، والتعامـل معهـا ، مـن منطلـق الفعـل ، لا ردة الفعـل ، والثقـة بـالنفس ، والإدراك العميـق لخصـائص واقعنـا ، وهـو مـا يحـتم الفعـل والعطـاء الثقـافي المستمر ، مع الأخذ المشروع بما هو مفيد .

إن الدعوة إلى التفاعـل مـع العولمـة ، تسـتلزم القـدرة علـى الإسـهام والمشـاركة ، وذلك يتطلب أن يكون لدينا مـا نقدمـه ، أو نشـارك بـه ، ولـن يتحقـق ذلـك إلا بـالعلم ، فالعلم هـو السـلاح الوحيـد الـذي يمكـن أن يسـتخدم لحـل أيـة مشـاكل ، تواجـه حيـاة الإنسان .

العلم أهم أدوات التغيير الاجتماعية لتحسين نوعية الحياة ، ولكـن لا يمكـن لهـذا العلـم أن يقـوم بـدوره بكفـاءة ، إلا إذا تحـول إلى مكـوّن عضـوي مـن مكونـات ثقافـة المجتمع ، شريطة توظيف هذا العلم في المجتمع ، وفي جميع مؤسسـاته ، وهـذا وحـده يجعل المجتمع العربي ، أو أي مجتمع آخر ، قادراً على أن يأخذ ما يريد مـن العولمـة ، وأن يعطي قدر قدرته على العطاء .

انطلاقاً من هذا الأساس تكون العولمة (شركة مساهمة) كما وصـفها أحـدهم [2] ، حصة كل طرف فيها بقدر إسهامه ، ومن هنا يكـون دور المجتمـع العربـي في العولمـة ، بقدر إسهامه فيهـا ، وبقـدر مـا يكـون إسـهامه كـبيراً وفعـالاً ، يكـون باسـتطاعته تحويـل العولمة من أداة للهيمنة ، إلى أداة للمشاركة .

(1) voir : rachid sfar، mondialisation regulation et solidarite، op cit، P 23 .

(2) جـورج طرابشـي ، العولمـة وانعكاسـاتها علـى الثقافـة ، ورقـة قـدمت لنـدوة :(العـالم العربـي والعولمـة : تحـديات وفرص) ، مرجع سابق ، ص21 .